واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر خارج قطاع المحروقات في ضوء تجربتي كوريا الجنوبية و ماليزيا.

La réalité de la diversification économique en Algérie hors du secteur des hydrocarbures à la lumière des expériences de la Corée du Sud et de la Malaisie.

The reality of economic diversification in Algeria outside the hydrocarbon sector in the light of the experiences of South Korea and Malaysia.

خيثر هواري[1]، عـــزازن حفيظة[2]

[1]- **دكتور، المركز الجامعي تيسمسيلت، khiterhouari@yahoo.fr**

[2]- **دكتور، المركز الجامعي تيسمسيلت**

ملخص: يدعم هذا البحث فكرة السعي للتمكن من الاستفادة من التحليل المفصل للتجربتين التنمويتين لكوريا الجنوبية و ماليزيا خاصة في مجال التنويع الاقتصادي،و تفاديا للتبعية لقطاع وحيد كقطاع ،و ذلك نظرا لما يقدمانه من دروس قيمة وثمينة لباقي الدول النامية؛ خاصة فيما يتعلق بالتدابير ،السياسات ،و الإجراءات المحفزة للنمو الاقتصادي و من ثم التمكن من اللحاق بركب الدول الصناعية المتقدمة.

إن الاعتماد المفرط للجزائر على المحروقات، و بنسبة صادرات بـ 98%يضعها دائما في أزمة كبيرة؛ خاصة و أن مثل هذا المورد الحساس مآله النضوب، و نادرا ما يشهد استقرارا في أسعاره،في حين يعرف عدد كبير من البلدان تغيرا في منحى اعتمادهم على مثل هذا المورد؛ كالصين التي صارت تركز في سياساتها الإستراتيجية على النوعية بدل الكم، و توجه الو.م.أ إلى استغلال النفط و الغاز الصخريين كبديل ؛ و هو ما سيؤثر سلبا على الأسواق العالمية من خلال تراجع أسعار البترول .

و هنا تجد الجزائر نفسها أمام خيار واحد أمام تحديات التنمية المستدامة و هو ضرورة الخروج من الأزمة من خلال تقليص اعتمادها على المحروقات ؛ و الذي لا يتأت إلا بإيجاد البديل ، و العمل على تنويع مصادر دخلها بهدف زيادة معدلات النمو ؛ و من ثم الخروج بالاقتصاد الوطني من الأزمة.

الكلمات المفتاحية :تنمية المستدامة،تنويع اقتصادي ،نمو اقتصادي ،محروقات، اقتصاد جزائري.

Abstract:

Algeria's excessive reliance on hydrocarbons, with exports of 98%, always puts it in a major crisis, especially since such a sensitive resource is depleted and rarely stable.

While many countries are changing their dependence on such a resource, such as China, which has focused in its strategic policies on quality rather than quantity, and the United States tends to exploit oil and shale gas as an alternative; Global oil prices.

Here, Algeria finds itself faced with one option in the face of the challenges of sustainable development: the need to emerge from the crisis by reducing its dependence on hydrocarbons, which can only be achieved by finding alternatives and diversifying their sources of income in order to increase growth rates; Of the crisis.

Keywords: sustainable development, economic diversification, economic growth, hydrocarbons, Algerian economy.

مقدمة :

تركز السياسة الاقتصادية في الجزائر على قطاع المحروقات لما له من سيطرة على هيكل الاقتصاد ككل – عائدات بمعدل 98%من إجمالي الصادرات – و بصفته عاملا رئيسيا في تحقيق النمو الاقتصادي ، و نتيجة اضطراب و تذبذب أسعار البترول في الأسواق العالمية تعرف الجزائر غالبا و على غرار الدول المعتمدة على هذا المورد الطبيعي صدمات خارجية ؛أدت إلى صعوبات و تعقيدات بسبب انخفاض أسعار المحروقات ؛فقد انهارت عوائد الجزائر منها في الفترة ما بين عامي 1985 و 1986 بفعل التراجع الحاد في أسعار البترول في الأسواق العالمية من 27 دولار أمريكي للبرميل إلى 14 دولار لنفس الفترة ،ليرتفع سعره في الفترة ما بين 1999 و 2004 إلى 17.97 دولار بعد أن عرف انخفاضا بقيمة 12.72 دولار ليصل في عام 2004 إلى 38.27 دولار ، و في عام 2008 وصل إلى 100 دولار و تجاوزها ؛ و هو ما أعاد الاستقرار في الاقتصاد الجزائري ، و الذي انعكس إيجابا على ميزانيتها ؛ و هو ما دفعها إلى انتهاج سياسة مالية تنموية توسعية تجلت في زيادة الإنفاق العام في إطار مخططات دعم الإنعاش الأولى و الثانية.

هذا و تأثرت عائدات الجزائر بعد أزمة أسعار النفط في السوق الدولية في العام 2015 ، و بالتالي دخول الاقتصاد الوطني أزمة مالية نتيجة اعتمادها المفرط على مثل هذا المورد الحساس ؛ و هنا ظهرت ضرورة تغيير الجزائر لمنحى سياساتها لترشيد اعتمادها على الموارد البترولية من خلال تقليص أو تقليل التبعية لها ، كما هو الحال في بلدان أخرى كالصين و الو.م.أ إذ صارت الأولى تركز في سياساتها الإستراتيجية على النوعية بدل الكم ، و توجهت الثانية إلى استغلال النفط و الغاز الصخري كبديل ؛ و هو ما سيؤثر سلبا على الأسواق العالمية من خلال تراجع أسعار البترول .

و هنا ظهرت ضرورة و حتمية اعتماد ما يسمى بالتنويع الاقتصادي تجنبا للتعرض للهزات و الأزمات الاقتصادية الناجمة عن الاضطرابات و التذبذبات التي تعرفها أسعار مثل هذه الموارد الطاقوية .

و إذا كان مآل هذه المادة الحيوية الهامة النضوب ؛فما واقع التنويع الاقتصادي في للجزائر في ظل تجارب دول جنوب شرق آسيا خاصة كوريا الجنوبية و ماليزيا؟

و لحل الإشكالية المطروحة ؛وجدنا أنفسنا أمام فرضيتين ؛**أما الأولى** :واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر بعيد كل البعد عن نظيريه في كوريا الجنوبية و ماليزيا، و **أما الثانية** :يمكن للظروف الحياتية و خاصة الاقتصادية و كذا الإمكانات المتاحة فتح المجال أمام التنويع الاقتصادي كبديل لقطاع الحر وقات.

لإثبات صحة الفرضيتين من عدمها ؛كان لابد من القيام بدراسة مقارنة مرجعية بين أهم دول جنوب شرق آيا و هما كوريا الجنوبية و ماليزيا مع الجزائر،سعيا من هذه الأخيرة لاستنساخ التجربتين الرائدتين في التنمية الاقتصادية للتمكن من الاستفادة من نقاط قوتهما ،و مكامن التفوق فيهما لصالح دفع عجلتها التنموية ،خاصة إذا ما تعلق الأمر بالتنويع الاقتصادي كبديل للقطاع الأحادي و الوحيد المعتمد في الاقتصاد الجزائري.

I– الاطار النظري لمفهوم التنويع الاقتصادي ،و التجربة التنموية الجزائرية:

أظهرت عديد الدراسات العلاقة بين التنويع الاقتصادي و معدلات النمو الاقتصادي في مختلف اقتصاديات العالم ؛ فتؤكد نظرية المزايا النسبية لريكاردو على أهمية التخصص كمحفز لرفع النمو الاقتصادي ؛ و من ثم الدعوة إلى تخفيض التنويع الاقتصادي ، إلا أن هذا الانخفاض في درجة التنويع أو بمعنى آخر اعتماد منتوج واحد فقط – ميزة النسبية– له آثاره السلبية على معدلات النمو ، فيما أكدت دراسات أخرى على حتمية و ضرورة رفع درجة التنويع الاقتصادي ، و عدم التركيز على منتوج واحد فقط ، أو توجيه التصدير لفئة

معينة من المنتوجات دون غيرها ، أو لقطاعات أو أنشطة دون أخرى ، هذا و إن كان لفكر ريكاردو إيجابيات في تقوية و تعزيز التخصص دون أهمية اللجوء للتنوع الاقتصادي ، إلا أن ذلك قد لا يحفز النمو الاقتصادي خاصة في الدول النامية ؛ نظرا لاعتمادها الواسع على الموارد الطبيعية و بصورة كبيرة في صادراتها خاصة المحروقات ؛ و هو ما يزيد من أثر الصدمة على عائدات الاقتصاد في حال تقلبات أسعار مثل هذه الموارد في الأسواق العالمية ، و من ثم التأثير السلبي على تمويل خطط التنمية في البلدان المعنية .

و من هنا تتضح عدم نفعية التركيز على منتوج واحد أو التخصص فيه ؛ و الذي يعرض الدول النامية بصفة عامة ، و المصدرة للمحروقات بصفة خاصة إلى صدمات عنيفة ؛ و التي تؤثر سلبا على مختلف عائداتها ، و بل على سير سياساتها في كل المجالات؛ و عليه ؛ فالدول مطالبة بالعمل على رفع معدلات نموها ؛ من خلال رفع درجة تنويع اقتصاداتها تجاوزا لصدمات الانخفاض في أسعار المحروقات ، هذا و يرى العديد من الاقتصاديين بقدرة التنويع الاقتصادي على قيادة النمو الاقتصادي ، و ذلك للأسباب التالية :

1- تقليل مخاطر التصدير –تخفيض قيمة الصادرات–:

لأن البلدان المعتمدة على نوع واحد من المنتوجات أو على قطاع واحد ؛ إذا انخفضت أسعار تصديره فذلك سيؤثر سلبا على القدرات التمويلية للبلد ، و بالتالي على سير تنميتها[1].

2- تحفيز و رفع التبادل التجاري :

ذلك أن عدم التنويع الاقتصادي أي الاعتماد على قطاع واحد فقط ، و خاصة في ظل تقلبات أسعاره ، و في حالة انخفاض أسعار صادراتها مقارنة بأسعار وارداتها ؛يؤدي ذلك إلى عجز الميزان التجاري ؛ و هنا تظهر أهمية التنويع الاقتصادي ؛فإذا تأثر الميزان التجاري بأسعار منتوجات فإنه لا يتأثر بأسعار أخرى ،فيبقى بذلك التبادل التجاري محفزا ، و قد أكدت عديد الدراسات Tayler1981 ، Balassa 1985، Chow 1987 ، Ram 1987، Krueger 1990 على طردية العلاقة بين تنويع الصادرات و النمو الاقتصادي.

3- تحقيق التنمية المستدامة :

أظهرت أغلب دراسات تقلبات معدلات النمو الاقتصادي عدم قدرة البلدان الفقيرة على تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة و المستمرة ؛ و يعزى ذلك إلى ضعف التنوع الاقتصادي ، و لعل من أهم الأسباب في ذلك : الارتباط الوثيق لهذه الدول بالتخصص في إنتاج و تصدير القلة من المنتوجات ،ارتفاع حدة تقلبات مؤشراتها الاقتصادية الكلية نتيجة تخصص قطاعاتها ،و التعرض المتكرر للصدمات الشديدة ، و من هنا ،بات من الضروري تنويع اقتصادها بما يؤدي للاستقرار في معدلات النمو ، و من ثم تحقيق التنمية المستدامة[2].

4- تقليص المخاطر المعترضة للهيكل الإنتاجي:

يؤدي التنويع الاقتصادي نظرا لتقليصه مخاطر الاعتماد على منتوج وحيد أو عدد قليل من المنتوجات ، أو بالاعتماد على قطاع واحد إلى تحقيق مزايا ، خاصة و أنه و حسب Koren,tenreyro,2007[3]يمكن للهيكل الإنتاجي لأي بلد أن يتعرض لدرجات حادة من التقلبات خاصة بالتركيز على منتج أو قطاع واحد و وحيد[4].

5- تقليص مخاطر الاستثمار:

يزيد التنويع الاقتصادي من فرص الاستثمار ،لما له من أهمية في رفع معدلات النمو ؛فهو بذلك يقلل من مخاطر الاستثمار في القطاعات القليلة في الاقتصاد ، و كلما زاد عدد المجالات أو القطاعات المستثمر فيها ، كلما قلت تلك المخاطر.

II- السياسات و التجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي،ماليزيا،كوريا الجنوبية مقارنة بالجزائر:

يعرف العالم اليوم تغيرات هامة في بيئته الاقتصادية بفعل التقلبات و الانخفاضات الحادة لأسعار النفط في الأسواق العالمية ، و ما يترتب عليه من إضعاف لأرصدة الحسابات المالية الخارجية للدول الريعية ذات التبعية شه المطلقة للمحروقات ، و كذا إضعاف مؤسساتها و حوكمتها ؛ و هو ما يحتم على البلدان رفع التحدي من خلال انتهاج سياسات ، و تبني نماذج اقتصادية ناجعة في هذا المجال ، و لعل من أهم هذه الدول ماليزيا التي نجحت في تنويع اقتصادها بعيدا عن المحروقات؛فما هي السياسات و الاستراتيجيات المتبعة في مجال التنويع في ماليزيا ؟

1) مفهوم ،أهداف ،و أهمية التنويع الاقتصادي :

أدركت الدول النفطية إمكانية تعرضها للصدمات الخارجية بفعل تقلبات أسعار النفط في العالم ،خاصة مع اعتمادها على المحروقات كمصدر واحد و وحيد لاقتصادها أهمية التنويع الاقتصادي ؛و هو ما يحتم هذه البلدان البحث عن حلول مناسبة لتنويع اقتصاداتها ، و تقليص الاعتماد على النفط ،و من خلال الاعتناء أكثر بباقي القطاعات كالفلاحة،الصناعة ،و الخدمات.

1-1- مفهوم التنويع الاقتصادي :

يقصد بالتنويع الاقتصادي "تنويع الصادرات"، و هو " السياسات الهادفة لتقليل الاعتماد على عدد محدد من الصادرات المعرضة لتذبذب سعرها و كميتها"[5]

و الشكل التالي يوضح أنواع التنويع الاقتصادي .

الشكل رقم 01:أنواع التنويع الاقتصادي.

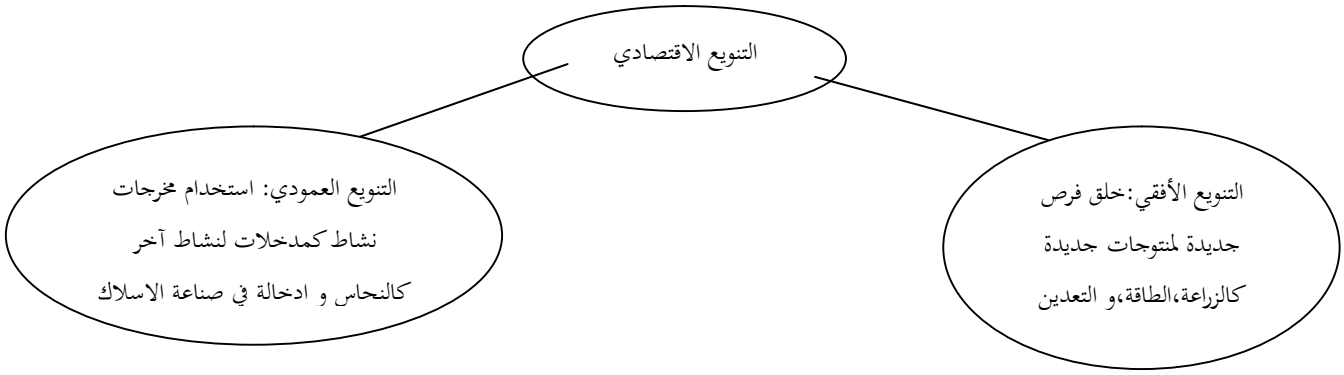

المصدر:من إعداد الباحثين .

كما يعرف التنويع الاقتصادي على أنه وسيلة لزيادة مصادر الدولة ،و تنويع صادراتها ،كما يراه آخرون توجها استراتيجيا للتنمية بهدف تحقيق التنمية المستدامة ؛لما بين هذه الأخيرة و التنويع الاقتصادي من علاقة وثيقة ؛فهما عنصرين هامين في تحقيق الاقتصاد المستدام ؛ فالتنويع يحد من التذبذب الاقتصادي للدول ،و من ثم زيادة أدائها و نشاطها الفعلي[6].

1-2- أهداف التنويع الاقتصادي :

1-2-1 **حماية الاقتصاد الوطني من الصدمات الخارجية** :تظهر أهمية التنويع الاقتصادي بالخصوص في الدول النفطية التي يرتبط اقتصادها بالمحروقات؛ وهي السلعة المتميزة بالتذبذب في تسويقها العالمي ، و المؤثرة سلبا في نقل الصدمات لمثل هذه البلدان النفطية[7].

1-2-2 **تطوير و تنمية مختلف القطاعات خارج المحروقات:** إن أزمة النفط التي حدثت في ثمانينات القرن الماضي، أجبرت الدول المتضررة من ذلك خاصة النفطية منها على التوجه إلى انتهاج سياسات التنويع الاقتصادي ؛من خلال القيام بإجراءات هادفة،

و من ثم تشجيع باقي و مختلف القطاعات الاقتصادية؛و هو الأمر الذي سيساعد على تقليل الاعتماد على مورد واحد خاصة إذا كان يتسم بالتذبذب في أسعاره كالنفط؛ففي مجال الفلاحة تسعى عديد الدول إلى تنمية القطاع لتفعيله أكثر في إحداث التنمية ،و كذا الحال بالنسبة لقطاع الصناعة و التصنيع من خلال إعادة بناء فروع الاقتصاد الوطني و تقوية القاعدة المالية و التقنية في ذلك[8] .

1-2-3 **تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد:** تفتح العديد من الدول المجال أمام الخواص لزيادة فاعليتهم في تحقيق النمو و التنمية الاقتصادية ؛لما يساهم به هؤلاء في توظيف العمالة ،و توسيع القاعدة الاقتصادية ؛ بما يؤدي إلى تنويع مصادر الثروة في البلد ؛فبذلك تغيرت نظرة العالم إلى الخواص مع إدراك دورهم الحساس في تسيير عملية التنمية إلى جانب الحكومة.

1-2-4 **تعزيز دور الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد :** يهدف الاستثمار الأجنبي في العديد من الدول النامية إلى رفع ، تنمية،و استغلال مواردها بشكل فعال لتحقيق النمو الاقتصادي ، و من ثم الاجتماعي ،فضلا عن رفع قدرتها التنافسية بين البلدان ،هذا و يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا الحديثة ، تحفيز التنمية و رفع معدلات النمو الاقتصادي،فضلا عن خلق مناصب للشغل لساكنة المنطقة المضيفة للاستثمار ، و على هذا الأساس صارت الكثير من الدول تشجع الاستثمار الأجنبي ،و تدعو إلى تعزيز دوره في الاقتصاد ؛فهو بذلك من أهم أهداف سياسة التنويع الاقتصادي[9].

1-3- **أهمية التنويع الاقتصادي :** يهدف التنويع الاقتصادي إلى لفت الانتباه في الاقتصاد نحو خلق قطاعات إنتاجية جديدة أو تطوير ،و تنمية أخرى ضعيفة،بما يعود على الاقتصاد من تقليص في حجم الاعتماد المفرط على قطاع واحد كقطاع المحروقات مثلا ؛في تكوينه للناتج المحلي الإجمالي ،و تتجلى أهمية هذا التنويع في[10].

- زيادة الدخل الوطني من خلال تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد،حماية الاقتصاد خاصة في الأوقات الطارئة(الأزمات).
- تنمية و تطوير مختلف قطاعات الاقتصاد ، وتعزيز دور القطاع الخاص لزيادة النشاط الاقتصادي.

1-4- **معايير التنويع الاقتصادي :** لابد من التطرق لبعض المعايير و المؤشرات الكمية لدراسة مدى نجاح سياسات التنويع الاقتصادي في البلدان ،و لعل من أهمها[11]:

- معدل و درجة التغير الهيكلي، درجة الاستقرار في الناتج المحلي الإجمالي، و استقرار أسعار المورد الوحيد للاقتصاد.
- تطور إجمالي العملة حسب القطاع، و مدى تطور معدل تنوع الصادرات.

2) **التجربة الماليزية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي،و مقارنتها بكوريا الجنوبية و الجزائر** : تمكنت عدة بلدان من إنجاح تجربتها الاقتصادية في مجال التنويع الاقتصادي بعيدا عن النفط ،رغم وقوفها على معيقات كثيرة في سبيل ذلك كالتقلب الاقتصادي الناجم عن اعتماد إيرادات النفط المؤثرة سلبا بإضعاف حوكمة البلدان و مؤسساتها .

كما و تشهد الاقتصادات النفطية تراجعا في تنافسية قطاعاتها الاقتصادية الأخرى بفعل ارتفاع سعر الصرف الحقيقي ،فضلا عن دخول إيرادات الموارد الطبيعية إلى الاقتصاد ،و هو ما يعرف باسم" المرض الهولندي".

إن النجاح أو الفشل مرهون بتطبيق السياسات المواتية و الملائمة قبل تعرض الإيرادات النفطية للانخفاض ،و لعل ماليزيا من أهم أمثلة البلدان التي تمكنت من تنويع اقتصادها بعيدا عن النفط [12].

استطاعت ماليزيا مضاهاة بعض الاقتصادات المتقدمة خلال عقدين من الزمن فقط ؛فقد بدأت مسيرتها التنموية بتطبيق استراتيجياتها القائمة على التصدير في أوائل السبعينات لتحقق زيادة سريعة في تطور صادراتها بين الثمانينات و التسعينات .

هذا و قامت ماليزيا بتقديم حوافز مشجعة لمؤسساتها دعما لأسواق الصادرات و العمالة في اكتساب المهارات ،فضلا عن التركيز على تحقيق بيئة اقتصادية مستقرة بمناخ مواتي لممارسة الأعمال ؛حيث قامت بانتهاج الاستراتيجيات التالية [13]:

الاستثمار في التجمعات الصناعية ذات الإنتاجية العالية : اعتماد ماليزيا على سياسة إحلال الواردات ،و اعتماد الصناعات كثيفة الاستخدام جعلها تمتلك مؤسسات عديمة الكفاءة ،و ضيق ذلك من محدودية تحسين الإنتاجية و الدخل.

ومع قيام البلد بتغيير منهجه انطلاقا من قاعدة تكنولوجية ضعيفة؛ تمكنت ماليزيا من تطوير صادراتها بالتركيز على المجمعات الصناعية، و هو ما أدى إلى النهوض بالمجال التكنولوجي في البلد، والجدول الموالي يوضح تطور صادرات ماليزيا للفترة (2000-2017).

الجدول رقم01: تطور الصادرات الماليزية للفترة (2000-2017) (الوحدة السعر الجاري للدولار الأمريكي)

السنوات	2000	2005	2010	2015	2017
ماليزيا	112.286.421.05	161.352.673.61	222.011.694.77	209.568.171.74	224.994.457.70

المصدر :من إعداد الباحثين ،مؤشرات صندوق النقد الدولي،2015.استنادا على الجدول الموضح أعلاه .

2-1 الاستثمار في رأس المال البشري لتوفير العمالة الماهرة من خلال التدريب : يلعب رأس المال البشري بما فيه من مهارات بشرية دورا حاسما في إنشاء و ديمومة التجمعات الصناعية إلى جانب البنية التحتية ؛حيث ركزت ماليزيا على تعزيز عمالتها من خلال تدريبها و تطوير مهاراتها ، و الاهتمام بالعمالة وإرسالهم في بعثات علمية للتدرب على يد الجهات الأجنبية ؛لتحصد أخيرا ثمار هذا الاستثمار في التدريب من خلال تكوين قوة عاملة ذات مهارة عالية .

2-2 تكوين روابط أفقية و عمودية على التجمعات الصناعية: قامت الحكومة الماليزية بالاهتمام بكفاءة القطاعات ذات المصادر المحلية الداخلية ، و ضمان وجودها دون التسبب في فقدان التنافسية ،و إنشاء شبكات موردين محليين لصناعات التصدير ،و دخلت ماليزيا بذلك في إنتاج زيت النخيل و المطاط ،و إيجاد صلات مع مختلف القطاعات الاقتصادية ،و بالموازاة مع ذلك ،قامت الحكومة بالنهوض بالقدرات البحثية و التكنولوجية.

2-3 استخدام رأس المال الأجنبي لتعزيز نقل التكنولوجيا إلى الداخل: في ثمانينات القرن الماضي، قامت ماليزيا بجذب الاستثمار الأجنبي من خلال إنشائها مناطق التجارة الحرة ،تقديم حوافز ضريبية ، و تخفيض الحوافز و القيود الجمركية ،و غيرها من الإجراءات المحفزة ،و الجدول التالي يوضح صافي التدفقات الوافدة ،مبينا الاستثمار الأجنبي في البلد(لميزان المدفوعات بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) لماليزيا.

الجدول رقم02 :الاستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا (السعر الجاري للدولار الأمريكي) للفترة (2000-2017)

السنوات	2000	2005	2010	2015	2016
ماليزيا	11.509.400.000	13.643.200.000	9.497.400.000	4.104.100.000	12.104.300.000

المصدر:إعداد الباحثين ،بالاعتماد على مؤشرات صندوق النقد الدولي،2015.

2-4 دعم الصادرات ،التحفيز الضريبي ،و تسيير المخاطرة و تسهيل التمويل: توفر ماليزيا في إطار تسهيل الاستثمار، فضلا عن دعمها للصادرات و تحفيزها الضريبي كمساعدات لتخفيف حدة المخاطرة لرواد الأعمال.

3) **الدراسة المقارنة بين الجزائر،كوريا الجنوبية ،و ماليزيا في مجال التنويع الاقتصادي:** يمكن التأشير لمدى تبني الدول حديثة التصنيع كماليزيا و كوريا الجنوبية ،و التي فاقت و تجاوزت بمعدلات نموها الكبيرة و السريعة حتى الدول الصناعية المتقدمة،و يمكن تبيين مدى تبنيهما للتنويع الاقتصادي و مقارنة ذلك بما تعرفه الجزائر من هذا التنويع.

3-1مؤشر الاستثمار و الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان موضوع الدراسة :

3-1-1الاستثمار في الدول الثلاث: يبين الشكل أدناه مستويات الاستثمار في البلدان الثلاثة محل الدراسة ؛ حيث تشهد كل البلدان تذبذبا في هذا الشأن ؛حيث عرفت الجزائر تناقصا حادا في الاستثمار في فترة التسعينات لما عانت فيه من عدم الاستقرار السياسي،لتشهد كل من كوريا و ماليزيا نفس التناقص في عام 1997 و هو ما تزامن و الأزمة المالية لنفس السنة،و لكن سرعان ما انتعشا في هذا المجال .

الشكل رقم 02: الاستثمار في الدول الثلاث(% من GDP)

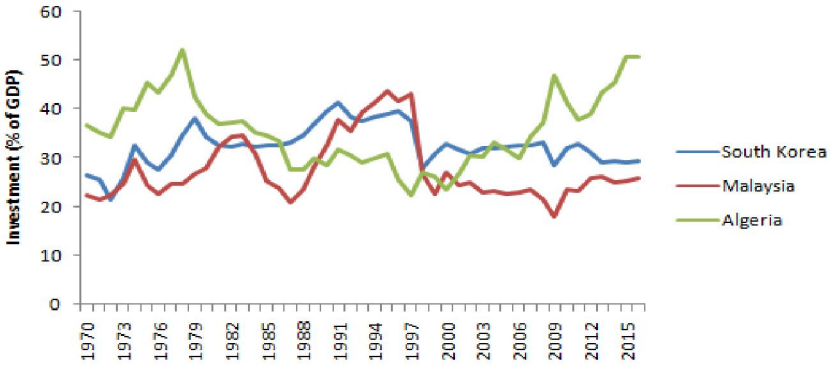

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك العالمي .

3-1-2 الاستثمار الأجنبي في البلدان الثلاثة:

بدأ كل من الاقتصادين الكوري الجنوبي و الماليزي بفتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي لما له من فائدة في الرفع من قيمة الناتج الجمالي الوطني ،و ما فيه من استيعاب للتكنولوجيا العالية من مختلف بلدان العالم التي يتعاملان معها خاصة مع مطلع الألفية الثالثة ،إلا أن الجزائر شهدت انعدام مثل هذا النوع من الاستثمار خاصة في فترة التسعينات و التي تزامنت مع العشرية السوداء و انعدام الاستقرار السياسي في البلد،و الشكل الموالي يبين ذلك.

من خلال المقارنة المرجعية لمرجعي الدراسة (كوريا الجنوبية و ماليزيا) يتبين توسيعهما لقدراتهما الإنتاجية و فتح المجال أمام الاستثمار المحلي بنوعيه الخاص و العام ،و كذا الانفتاح على العالم الخارجي من خلال فتح المجال للاستثمار الأجنبي المباشر ،و الذي يدعم البلدين بالحصول على التكنولوجيا من الخارج،مما يؤدي إلى تأهيل الموارد المتاحة خاصة البشرية منها.

الشكل رقم 03: الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الثلاث(% من GDP)

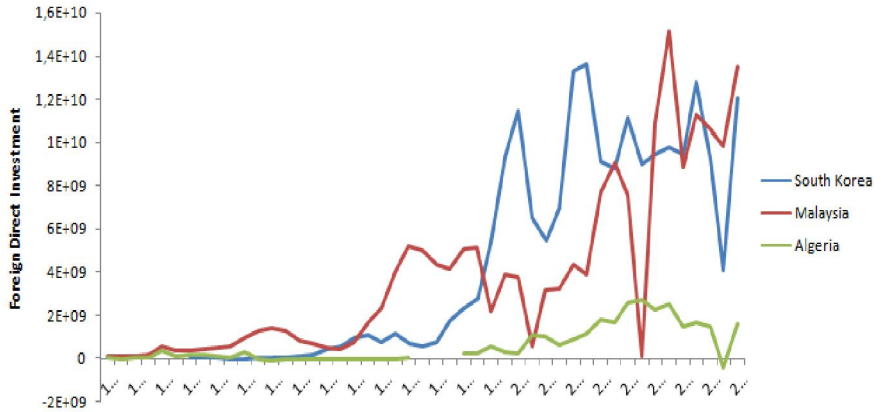

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على بيانات البنك العالمي ،2018/06/21.

يظهر الشكل أعلاه التفاوت الكبير في تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد خلال الفترة(1968-2016) في البلدان الثلاثة موضوع دراستنا للمقارنة ؛إذ يتميز كل من كوريا الجنوبية و ماليزيا بجذبهما لمثل هذا النوع من الاستثمار ؛و ذلك بفعل الاستقرار السياسي ،و ملائمة بيئة الأعمال،هذا و يعود سبب تزايد تدفقات الاستثمار الأجنبي نحو البلدين لفتحهما قطاعات جديدة أمام هذا النوع من الاستثمار،بعد أن كان حكرا على القطاع العام للبلدين كالاتصالات،و البنى التحتية مثلا ،فضلا عن تغيير قوانين الاستثمار بما يسمح و يعزز جذب الاستثمار الأجنبي ،فيما تتميز الجزائر بعدم استقرارها السياسي خاصة في فترة التسعينات ،فضلا عن عدم ملائمة بيئتها للأعمال ،و صعوبة و بيروقراطية استقبال الأجنبي ،هذا و تتميز الجزائر ببيئة غير مشجعة لمثل هذا النوع من الاستثمار.

4 الانفتاح التجاري في البلدان محل الدراسة:

لقد حققت الجزائر تقدما هاما في جانب الانفتاح و التجارة خلال العقد الماضي؛خاصة مع زوال عدم الاستقرار نسبيا بعد عقد التسعينات و ما شهده من تدهور سياسي و اقتصادي فيما شهد عقد الستينات،و لعقدين متتاليين من الزمن انخفاض الصادرات الجزائرية كنسبة من GDPبشكل ملفت للانتباه بأقل من 20 %،و لكن سرعان ما ارتفعت النسبة مع مطلع الألفية الثالثة لتتجاوز الـ 40 % من GDP، و الشكلان التاليان يوضحان ذلك،و ذلك بفعل تقديم الحكومة لجملة من المحفزات لتشجيع الصادرات من حوافز مالية و منح،فضلا عن الدعم المؤسساتي و الاستشارة.

الشكل رقم 04 : تطور الصادرات في الجزائر ،ماليزيا ،و كوريا الجنوبية للفترة 1970-2016 (دولار أمريكي)

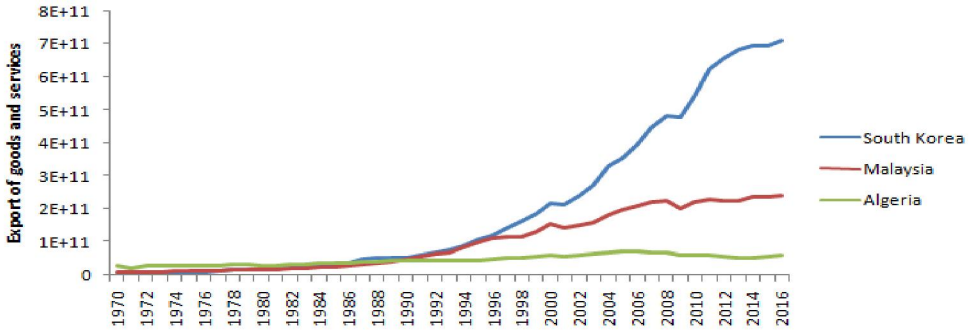

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على بيانات البنك العالمي ،2018/06/21.

الشكل 05: تطور الواردات في الجزائر ،ماليزيا ،و كوريا الجنوبية للفترة 1970-2016 (دولار أمريكي)

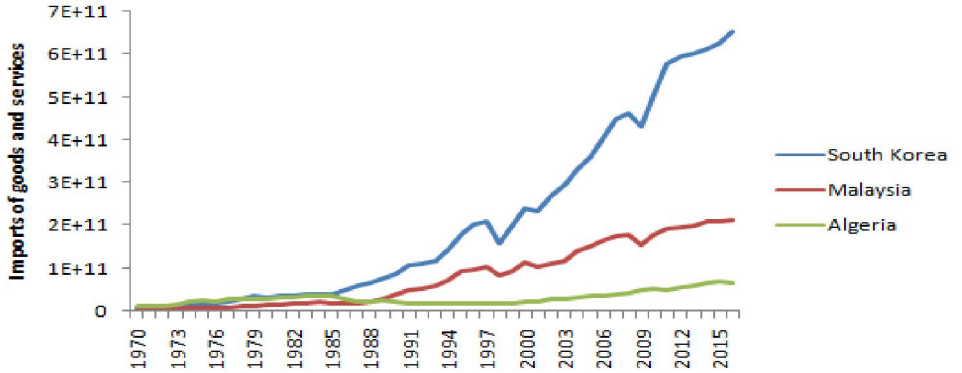

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك العالمي ،2018/06/21.

يتضح من الشكل أعلاه ،و من خلال اتجاهات تحول هيكل كل من الصادرات و الواردات أن الجزائر عرفت تذبذبا في ذلك لعقدين من الزمن ليتراوح بين 20 و 40%،لينتعش الميزان التجاري بعد عام 1998 لترتفع الصادرات إلى أكثر من 40 %،فيما انخفضت الواردات إلى حدود 20 % طيلة عقد من الزمن .

كما يتضح من الشكلين كذلك التذبذب الواضح في معدلات الصادرات و الواردات في الاقتصاد الجزائري، فيما يتضح المنحى الايجابي في تطورهما في الاقتصادين الكوري الجنوبي و الماليزي ؛و إن دل على شيء فإنما يدل على مدى انفتاح هذين الأخيرين على التجارة العالمية فيما يبقى ذلك بشكل محتشم في الاقتصاد الجزائري.

حسب درجة الكم التكنولوجي لم تتمكن الجزائر من التقليص لمساهمتها في سوق صادرات التكنولوجيا العالمية المنخفضة ،و هو ما يفسر تحولها و دخولها المتواضع إلى سوق صادرات التكنولوجيا المتوسطة و العالية العالمية،فيما تمكن كل من كوريا الجنوبية و ماليزيا من ذلك بفضل استهدافهما السياسات العامة للصناعات ذات التكنولوجيا العالية و الرفع من حجم الاستثمار العام و الخاص في مجال البحث و التطويرR&D،و الشكل الموالي يبين كل ذلك ؛فقد بلغت نسبة الصادرات التكنولوجية المتوسطة للبلدين في بداية التسعينات حوالي 50 %من إجمالي صادراتهما،لتتجاوز 70 % ،و 60 %كوريا الجنوبية و ماليزيا على التوالي في عام 2014 ،فيما لم تتجاوز نسبة هاته الصادرات الـ5% من إجمالي الصادرات في الجزائر طيلة عقد من الزمن،بل وصلت إلى حدود 2% فقط خلال الفترة(2008-2012)، و الشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم 06 :الصادرات حسب الكثافة التكنولوجية في الجزائر،ماليزيا، و كوريا،1990-2014.

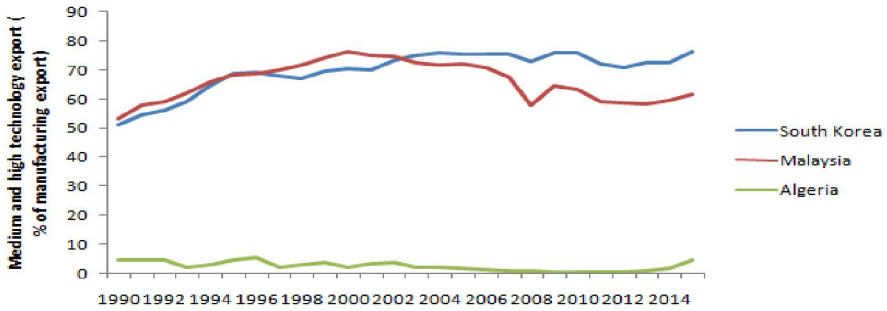

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على بيانات البنك العالمي ،2018/06/21.

اعتمدت الجزائر في أوائل الستينات و في إطار حملتها للتصنيع على التكنولوجيا الأجنبية المستوردة؛و ذلك تحقيقا منها لهدفين أساسيين هما ؛ تعزيز و تشجيع نقل و استيعاب التكنولوجيا الأجنبية نحو الداخل،و تطوير القدرات الاستيعابية الداخلية لهضم مثل هذه التكنولوجيات المحولة و محاولة تكييفها مع الناتج المحلي.

بذلت الجزائر مجهودات كبيرة و مكثفة لتعلم التكنولوجيا الأجنبية و ممارستها ؛ و ذلك من خلال انخراط الحكومة و القطاع الخاص في استيعاب و تحسين التكنولوجيات من البلدان العاملة على حدود التكنولوجيا كالو.م.أ و اليابان،و دعم عملية التعلم من خلال برامج نقل الموارد البشرية المختارة قصد تكوينها خارجيا،استيراد السلع الرأسمالية و من ثم دعم نقل التكنولوجيا قصد تحديث الإنتاج ،كما و شهدت هذه الفترة ارتفاعا هاما في الإنتاجية نتيجة الاستخدام الكثيف للعمالة منخفضة الأجر .

الشكل رقم 07 :الصادرات الصناعية في الجزائر

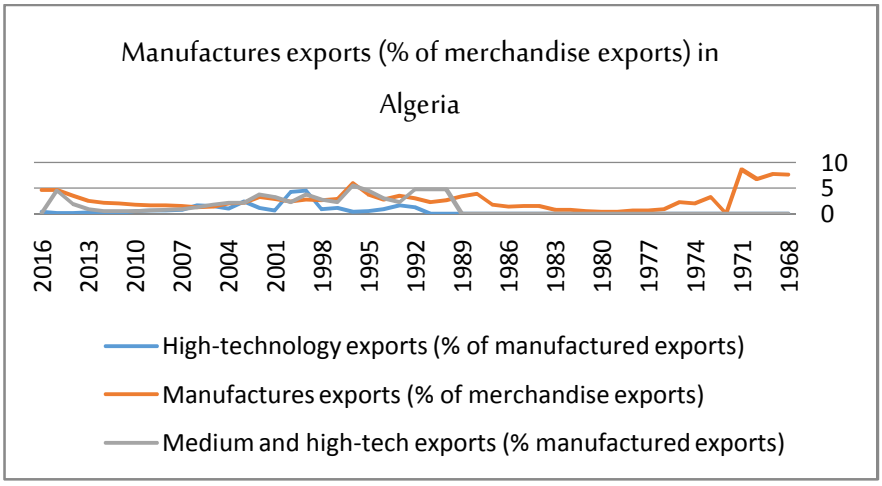

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على بيانات البنك العالمي ،2018/06/21.

و الأشكال الموالية توضح البعد عن حدود التكنولوجيا في الجزائر ؛حيث لم تتجاوز الصناعة التكنولوجية المتوسطة و العالية نسبة الـ5% من إجمالي الصادرات ،فيما يظهر الفرق الشاسع مع البلدين الكوري و الماليزي ؛إذ وصلت النسبة إلى حدود الـ80 و 70 % من إجمالي صادرات البلدين.

الشكل رقم 08 :الصناعات متوسطة و عالية التكنولوجيا،القيمة المضافة(%) في البلدان موضوع الدراسة:

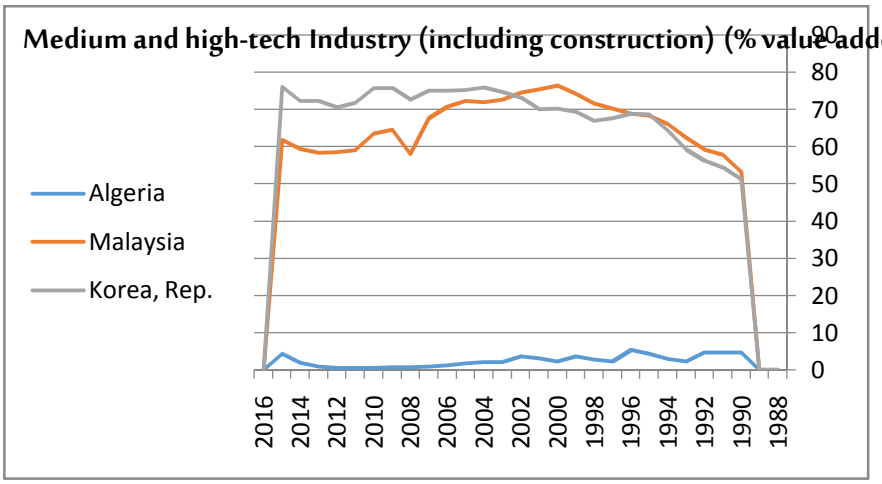

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على بيانات البنك العالمي ،2018/06/21.

الشكل 09 :الصادرات عالية التكنولوجيا .

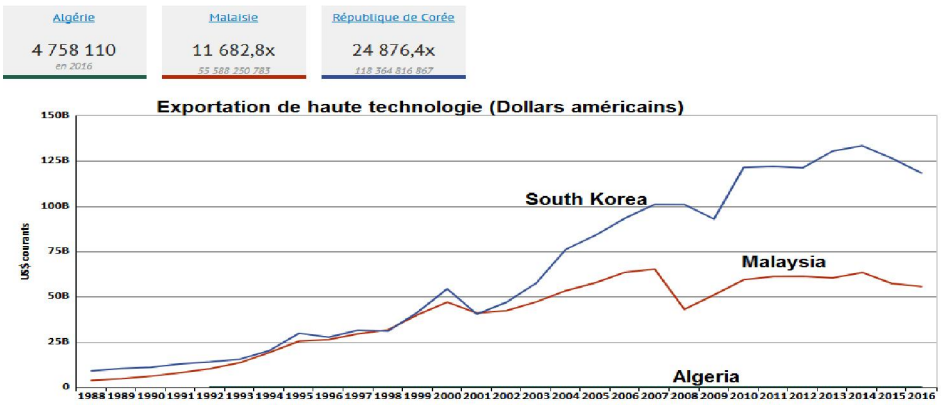

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على بيانات البنك العالمي ،2018/06/21 ،من خلال موقع KNOEMA

و كذا الحال بالنسبة للتكنولوجيا العالية .

الشكل رقم 10 : واردات الصناعة في الجزائر.

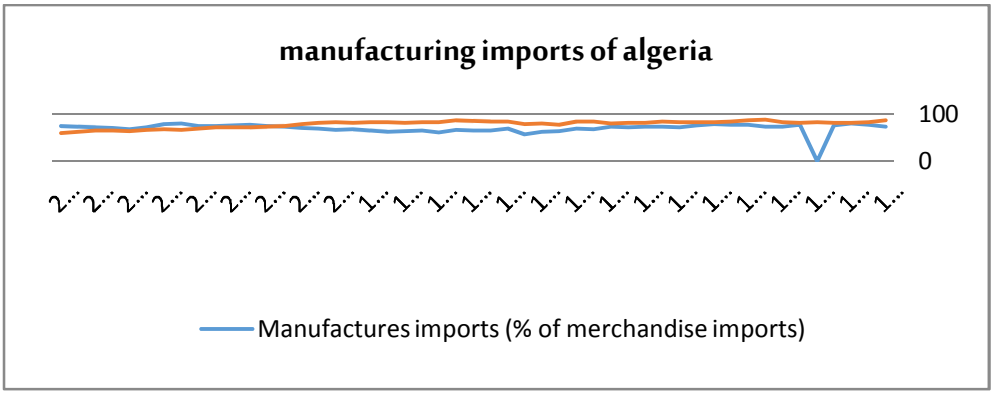

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على بيانات البنك العالمي ،2018/06/21.

يتضح من الشكل 10 هيكل الواردات من السلع و الذي لم يتجاوز الـ80% ،فيما تجاوزت الواردات من الدول عالية الدخل الـ80% ،هذا و شهد عام 1972 انعدام التعامل مع الخارج و الذي وصل إلى حدود الصفر.

في إطار سعيها لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ،سعت الجزائر إلى فتح المجال أكثر في وجه المستثمر الأجنبي ؛حيث يظهر من الشكل الموالي مساهمة ذلك في رفع هذا النوع من الاستثمار خاصة مع مطلع الألفية الثالثة و ذلك بفضل التحفيز و رفع العراقيل في وجه الاستثمار الأجنبي في البلد،و الذي يكاد ينعدم طيلة فترة التسعينات لما عرفته هذه الفترة من عدم الاستقرار السياسي، فيما التطور الهام في معدلات الاستثمار الأجنبي في كل من ماليزيا و كوريا الجنوبية ،و ذلك بفضل انفتاحهما أكثر على العالم ،و من خلال التمويل من أجل توسيع القدرات الإنتاجية،و الرفع من الإنتاجية نتيجة نقل التكنولوجيا المتقدمة، و قد احتلت كوريا الجنوبية في عام 2010المرتبة السادسة كأكبر متلقي لـ FDI في آسيا و المرتبة الـ 19في العالم بنحو 127.05 مليار دولار (UNCTAD 2011,)،كما و عرف مخزون FDI نموا من 1.3 مليار دولار في عام 1980 إلى 127.05 مليار دولار في عام 2010.

و في إطار استغلالها ميزة تخلفها تظهر مستويات مؤشر الابتكار المتفاوت فيما بين البلدان الثلاثة ؛حيث تتصدر كوريا الجنوبية ماليزيا و الجزائر،هذه الأخيرة التي تعرف مستويات متدنية في هذا الشأن ؛و هو ما يظهر في نوعية منتوجاتها .

خاتمة :

كما أن دعم النمو الاقتصادي و مواصلة مسار التنمية الاقتصادية الشاملة يستدعي وجود إطار استراتيجي للسياسة مستند أساسا على مواصلة الجهود دون كلل قصد تعزيز ثلاث اتجاهات داعمة للتنويع الاقتصادي و من ثم اللحاق بركب الدول المتقدمة و الصناعية

،و المتمثلة أساسا في: استغلال ميزة التخلف، رفع مستوى القدرة الاستيعابية، و تهيئة المناخ الملائم و المواتي للاستثمار، فضلا عن إحداث التغيير الهيكلي و الجذري،ومن ثم تحقيق الكفاءة.

تعد هذه المرتكزات الثلاثة إطارا عاما للسياسة الواجب إتباعها من طرف أي بلد نامي لتعزيز و دعم سعيه للحاق بركب الدول المتقدمة؛إذ يشتمل **استغلال ميزة التخلف** على دعم الصادرات،و إحداث الإصلاحات قصد دفع الاقتصاد للانفتاح على الخارج لجذب الاستثمار الأجنبي ،و من ثم استيراد المهارات التقنية و الأفكار،أما عن **رفع القدرات الاستيعابية**؛فهو يدعم تكوين و تراكم رأس المال البشري من خلال تعزيز قدرات التعلم الوطنية،و بناء القدرة على الابتكار؛فالدور الرئيسي لتكوين رأس المال البشري ما هو إلا خلق و إنشاء لنظام تعليمي عالي الجودة مواكب للتطور العلمي و التكنولوجي في الاقتصاد العالمي،كما و يعتبر جلب المواهب العالمية خاصة المغتربين منهم أداة فعالة لتسريع تراكم رأس المال البشري في ظل ما يعرفه العالم من العولمة ؛و التي تستدعي متابعة صيرورتها متابعة هذين العنصرين الهامين من رأس مال مادي و آخر بشري و تحسين نوعيتهما ، فيما يتطلب **خلق مناخ ملائم للاستثمار** ضرورة التغيير الهيكلي و تحسين الكفاءة ببناء نوعية مؤسساتية جيدة،و من خلال ترشيد الحكم ،و من ثم احترام سيادة القانون،حقوق الملكية،الشفافية الحكومية ،البيروقراطية،و جعل بيئة الأعمال مواتية و ملائمة من خلال تبني استراتيجيات تنموية فعالة Efficace و ناجعة Efficiente معززة للتغيير الهيكلي و التوسع الحضري،هذا و تظهر أهمية التكتلات الاقتصادية بهدف دفع مسار التنمية الاقتصادية،و كل هذه المرتكزات هي عبارة عن توجهات تصحيحية لمسار التنمية ،و ذلك بهدف تحقيق التنويع الاقتصادي،و تقليص التبعية لقطاع المحروقات أو التخلص التام من هذه التبعية.

خطت الجزائر في سبيل تحقيق و تعزيز نموها الاقتصادي خطوات جبارة؛تجلت في سعيها لتقليص الفجوة بينها و بين الدول المتقدمة ،إلا أنها تبقى غير كافية كما و نوعا، و هو ما يؤكد عدم النجاح التام بل النسبي ؛خاصة إذا ما قورن بنظيراتها من الدول حديثة التصنيع ككوريا الجنوبية و ماليزيا لكونهما انطلقا من نفس النقطة ،و مع ذلك تركا فارقا شاسعا بينهما و الجزائر ،بل و تمكنا من اللحاق بركب الدول المتقدمة ،إن لم نقل تجاوزا بعضها في بعض الأحيان.

و من هنا كان من الجدير بالاقتصاد الجزائري السير بنفس الخطى لمثل هاته التجارب الاقتصادية الناجحة،خاصة في مسعى التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات ؛و في نفس المسار،لاغتنام مكاسب النمو تحقيقا للتنمية الشاملة و المستدامة،و لكن كل بلد وفق ظروفه ،و مقوماته .

إن التعلم من مثل تلك التجارب الناجحة خاصة لدول جنوب شرق آسيا ككوريا الجنوبية و ماليزيا كسبيل لاستنساخها ؛يستدعي ضرورة دراسة و تحليل مختلف الممارسات الفعلية للهياكل التنظيمية ،و المبادرات السياسية للحكومة و مختلف مشاريعها لهاته الاقتصادات الناجحة، لكون البلد المتعلم –و مهما كان– في تكراره لمثل هذه الممارسات فإنه قد يفشل نظرا لاختلاف ظروفه الداخلية و شروط التنمية؛و التي تبقى خاصة به لوحده و تختلف عنها في نظيراتها من ظروف البلد الآخر، و عليه وجب انطلاق جهود التعلم ؛و هي من أكثر التقديرات صحة للأسباب الجذرية لنجاح و تفوق البلدان،و من ثم إتباعها،بعد الفهم المعمق لمختلف استراتيجيات التنمية للبلد ذي النمو الاقتصادي السريع و المستدام و المتفوق اقتصاديا.

نتائج الدراسة :

إن تتبع واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر في ضوء التجربتين الكورية الجنوبية و الماليزية ،أو بمعنى آخر تلك الدراسة المقارنة ين البلدان الثلاثة محل الدراسة ، أظهر مدى بعد التجربتين عن التجربة الوطنية في البحث عن سبيل أو بديل آخر عن قطاع المحروقات

لتمويل الاقتصاد ،و من هنا تبدو ة تتضح صحة الفرضية الأولى في مدى البعد الكبير بين التجارب الثلاث في تبني سياسة التنويع الاقتصادي كبديل للمحروقات،و صحة الفرضية الثانية إلى حد ما بفعل اختلاف الظروف الحياتية و خاصة الاقتصادية منها فيما بين البلدان الثلاث ،و من ثم وجب على الاقتصاد الوطني رفع التحدي لتبني و استيعاب التنويع الاقتصادي أكثر للتمكن من الاستقلال من التبعية شبه المطلقة للقطاع النفطي .

المراجع و المصادر:

1-Heiko H,2008,Export Diversification and Economic Growth ,Working Paper,N°21,the International Bank of Reconstruction and Economic Growth and Development,p57.

2 - Romer ,P,1990,Endogenous Techno-logicialChange,The Journal of Political Economy,Vol 98,N°5,Part2.

3-Koren M,Tenreyro S, 2007,Volatility and Development ,Quarterly Journal of Economics,122(2) :243-287.

4- Ramcharan,R,2005,How big are the benefit of economic diversification Evidence from Earthquakes,IMF Working Paper,N°05,/048.

5-Hivdt M, Economic Diversification in GCC Countries, Past Records and Future Trends, NO27, Kuwait Program onDevelopment, Govemance and Globalization in Gulf States,2013.

6- نزار ذياب عساف، خالد روكان عواد، متطلبات التنويع الاقتصادي في العراق في ظل فمسفة إدارة الاقتصاد الحر، جامعة الأنبار الاقتصادية و الإدارية، عدد خاص،2014 ،104ص.

7 – محمد صالح جسام الدليمي، الاقتصاديات النامية بين ضروريات التنمية المستدامة وشروط المؤسسات الاقتصادية الدولية، ،2015،ص15،بتصرف.

8 –إسماعيل حمادي مجبل العيساوي، سياسة التنويع الاقتصادي وأثارها الاقتصادية في البلدان النامية المنتجة للنفط " المملكة العربية السعودية نموذجا "مذكرة ماجستير في الإدارة الاقتصاد، جامعة الأنبار، العراق، 2009 ،ص ص 15،16.

9 – إسماعيل حمادي مجبل العيساوي، المرجع السابق ، ص ص 19،20.

10– الاسكوا، التنويع الاقتصادي في البلدان النامية المنتجة للنفط، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001،ص17.

11 – الاسكوا،المرجع السابق ،ص12.

12– نشرة الصندوق النقد الدولي ، 22 ديسمبر 2014، ص2.

13 – نشرة الصندوق النقد الدولي ، المرجع سابق ،ص ص 7، 8.